

Distr.
LIMITED
E/ESCWA/SDPD/2019
/Info Note
January 2020
ORIGINAL: ENGLISH



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

ورشة عمل حول "إدراك البلديات قنوات التمويل - التفكير المترابط واللامركزية للحكومات دون الوطنية" والاجتماع الوطني حول "مآذن الوصول إلى التمويل في البلديات".
فندق سانت ريجيس، عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية، 28-29-30 كانون الثاني/يناير 2020.

مذكرة توضيحية

تنظم لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع الجمعية العلمية الملكية ورشة عمل حول "إدراك البلديات قنوات التمويل - التفكير المترابط واللامركزية للحكومات دون الوطنية" في إطار وكالة التعاون الإنمائي الدولي السويدي (Sida) لمبادرة الإسكوا الإقليمية لتعزيز تطبيقات الطاقة المتجددة الصغيرة في المناطق الريفية في المنطقة العربية (REGEND) والمبادرة الإقليمية حول الترابط بين المياه والطاقة والغذاء (MINARET). تركز ورشة العمل على تبادل الخبرات، وبناء قدرات الهيئات المؤسسية ذات الصلة، وصياغة الاستراتيجيات وخطط العمل لتعميم النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان لدعم الحكومات دون الوطنية والبلديات والمؤسسات المحلية في الوصول إلى الموارد المالية. وسوف تعقد ورشة العمل في فندق سانت ريجيس، عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية وذلك يومي 29 و30 كانون الثاني/يناير 2020.

ستتابع ورشة العمل الاجتماع السنوي للمنظمين وأصحاب المصلحة تحت شعار "مآذن الوصول إلى التمويل في البلديات" الذي سيعقد في 28 كانون الأول/يناير في نفس الفندق..

1. الخلفية

تتضمن خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 أهداف التنمية المستدامة المتخصصة بالكامل بشأن المياه النظيفة والنظافة الصحية (الهدف السادس) والطاقة النظيفة بأسعار معقولة (الهدف السابع)، مع الاعتراف بأهمية هذين العاملين الحاسمين في دفع التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. توجد روابط واضحة للسياسة والتشغيل بين الهدف السادس الذي يركّز على ضمان توفير المياه والصرف الصحي للجميع والهدف السابع الذي يهدف إلى ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة. يتم تعظيم هذه الروابط

عندما يتم النظر في اعتبارات تغير المناخ (المحددة في الهدف الثالث عشر) وأهداف الأمن الغذائي (المفصلة في الهدف الثاني) ضمن سياق متكامل للتنمية المستدامة. إن الهدف من الاعتماد على الترابط كإطار عمل مفاهيمي وتشغيلي هو تحسين إدارة الموارد الطبيعية والنهوض بتحقيق أهداف السياسة والأداء من خلال عدسة متكاملة.

يصف ترابط الطاقة والمياه والأغذية كيف تترابط موارد المياه والطاقة والغذاء ولا يمكن "فك ارتباطها بسهولة". على الرغم من أن الترابط عادةً ما يوصف من حيث المياه والطاقة والغذاء؛ أدخلت بعض المراجع أبعادًا إضافية إلى الصلة (مثل المناخ) بينما استبدلت المراجع الأخرى الغذاء بعيد آخر (مثل الأرض). قامت الاسكوا بوضع رسم تخطيطي للترابط بين المياه والطاقة والأمن الغذائي، حيث يشمل مختلف أهداف التنمية المستدامة بالإضافة إلى الأطر المؤسسية والسياسية التي تتعلق بكل جانب من أبعاد العلاقة. يوضح هذا الإطار المفاهيمي كيف ترتبط المياه والطاقة والأمن الغذائي ويأخذ نهجاً للتنمية قائم على حقوق الإنسان يهدف إلى ضمان وصول الجميع إلى الخدمات الأساسية، على النحو المنصوص عليه في أهداف التنمية المستدامة وفي مواجهة التحديات التي يفرضها تغير المناخ⁽¹⁾.

في الوقت نفسه، توجد حاجة متزايدة إلى اللامركزية لتمكين صياغة الحلول القائمة على الاحتياجات مع مواجعتها في نفس الوقت ظروف الحكم الوطني دون المستوى والميزانيات البلدية المحدودة والأطر القانونية؛ بما في ذلك القليل من الاهتمام لتعميم مراعاة النوع الاجتماعي والتفكير المترابط. يمكن اعتبار التحقيق وبناء القدرات في نماذج الأعمال المعمول بها والوصول إلى سيناريوهات التمويل التي تعطي الحكومات دوراً رائداً عندما يتعلق الأمر بمشروعات التنمية كمهمة أساسية لتمكين المجتمعات المحلية. في هذا الإطار، تعزز كل من المبادرات الإقليمية، MINARET و REGEND، بناء قدرة البلدان المستفيدة على اعتماد نهج متكامل من خلال نهج متعددة القطاعات ومتعددة الأبعاد.

MINARET (ميناريت)

تهدف المبادرة الإقليمية حول الترابط بين المياه والطاقة والغذاء وتكنولوجيات الطاقة المتجددة (MINARET) إلى تحقيق أجندة جديدة وتحولية للبلديات. سيتطلب العمل على الوصول إلى التمويل على مستوى البلديات نهجاً مبتكرة ومتعددة القطاعات والأبعاد. تهدف المبادرة أيضاً إلى تشكيل خارطة طريق للبلديات والمستثمرين تشرح المتطلبات القانونية والمالية والإدارية لإنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص على الصعيدين الإقليمي والوطني.

في إطار تدخلات الوصول إلى التمويل، تدعم MINARET الحكم المحلي على مستوى البلديات في مجالات تحسين تقديم الخدمات والإدارة التنظيمية والمشاركة العامة وتماسك المجتمع وإعداد اللامركزية. تواجه البلديات صعوبات في تمويل الأصول الرأسمالية وتغطية العجز ويرجع ذلك إلى ارتفاع مصاريف التشغيل، بما في ذلك الرواتب والأجور، والتي تمنع الحكومات المحلية من تقديم أو توسيع الخدمات العامة. تخطط MINARET لتحسين بيئة الأعمال على المستوى المحلي لجذب المستثمرين والمطورين، من خلال تمكين المجالس البلدية وتحسين القيادة المحلية والتخطيط والمساءلة لتعزيز الحكم، وزيادة التخطيط التشاركي (من خلال وضع المواطنين في صلب عملية التخطيط والتطوير)، ودعم الشراكات بين القطاعين العام

(1) ESCWA (2019): Water Development Report 7 – available at: <https://www.unescwa.org/publications/escwa-water-development-report-7>

والخاص لزيادة التدريب والوظائف. سيستفيد النهج اللامركزي من الموارد المحلية والتدخلات الرئيسية للحد من العبث البيروقراطية وزيادة القدرة التنافسية، مع تنظيف البيئة للمقيمين والشركات.

يجب تجهيز البلديات لتحمل مسؤوليات جديدة بشكل صحيح ولكي تكون في مقعد القيادة المسؤول عن تنفيذ المهام اللامركزية على المستوى المحلي. وهذا يعني أنه ينبغي للإدارات البلدية أن تواصل التخطيط والإدارة وفقاً لأسس قطاعية بطريقة منسقة ومتكاملة، وأن تصبح قادرة على تعظيم أوجه التآزر بين المياه أو الطاقة أو الغذاء أو الأرض والفوائد المشتركة المحتملة الناشئة عن الإدارة المتكاملة للموارد. يهدف نهج الترابط إلى دمج عمليات التخطيط والإدارة للقطاعات الرئيسية للطاقة والمياه والغذاء/الأرض مع مراعاة الموارد التي تسهم في التنمية المستدامة طويلة الأجل للبلديات السريعة النمو في مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

REGEND – ESCWA (ريجنند - اسكوا)

أنجزت الاسكوا، من خلال لجنتي الطاقة والموارد المائية مشروعاً حول الترابط بين الطاقة والمياه وقامت بتطوير مجموعة أدوات للسياسات بالإضافة إلى ثلاث مجموعات أدوات حول كفاءة الموارد والطاقة المتجددة ونقل التكنولوجيا⁽²⁾. تقوم الاسكوا حالياً بتنفيذ "المبادرة الإقليمية لنشر تطبيقات الطاقة المتجددة صغيرة السعة في المناطق الريفية في المنطقة العربية (REGEND)". هذه المبادرة الإقليمية عبارة عن مشروع تموله وكالة التنمية الدولية السويدية (Sida) ويضم العديد من الشركاء في التنفيذ شاملاً جامعة الدول العربية، الوزارات ذات الصلة، السلطات المحلية، منظمات إقليمية عديدة، الجمعيات العربية للنساء، منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والإقليمية ومؤسسات البحوث والأوساط الأكاديمية. يمثل تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين جزءاً لا يتجزأ من أنشطة REGEND ونواتجه المتوقعة، وتعتبر أولوية شاملة على امتداد المراحل المختلفة لتنفيذه.

إن استخدام تقنيات الطاقة المتجددة الصغيرة المناسبة للأنشطة الإنتاجية وتنمية ريادة الأعمال، يهدف REGEND إلى:

- تحسين سبل العيش، وتحقيق مزايا اقتصادية، والاندماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين في المجتمعات الريفية العربية، وخاصة المجموعات المهمشة، والنهج التصاعدي من خلال معالجة مشكلة فقر الطاقة، وندرة المياه والتأثر بتغير المناخ وغيره من تحديات الموارد الطبيعية في ثلاثة بلدان مستهدفة وهي: الأردن ولبنان وتونس.

- إنشاء شبكة استشارية قائمة على المساواة ولديها خبرة في تنمية مهارات الاعمال في مجال الطاقة في المناطق الريفية لجمع الممارسين من جميع أنحاء العالم والمنطقة العربية لتبادل الخبرات والأدوات الناشئة والموارد المتاحة والمعرفة حول النوع الاجتماعي والطاقة.

يهدف REGEND أيضاً إلى البناء على مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين للكشف عن نماذج سيناريوهات أعمال جديدة وتطويرها بهدف تمكين المجتمعات المهمشة المحلية والمؤسسات دون الوطنية ذات الصلة. وقد تم تطوير هذا بشكل كبير من خلال تنفيذ مشاريع رائدة - ضمن إطار الترابط - في مجتمعات مختارة لإظهار الحلول القابلة للتطبيق مع استهداف الفئات المهمشة وبناء قدرات المجتمع المحلي.

(2) UNESCWA (2016) Developing the Capacity of ESCWA Member Countries to Address the Water and Energy Nexus for Achieving Sustainable Development Goals (renewable-energy module)

2. أهداف ورشة العمل

في إطار مشاريع MINARET وREGEND، تهدف ورشة العمل الإقليمية إلى تمكين وتحفيز دور البلديات في إدارة مشاريع الاستثمار ضمن إطار الترابط من خلال مخطط لامركزي؛ السماح للبلديات بتوليد أموال وفقاً للتشريعات المحلية حتى تعزز مستوى المعيشة في المجتمع. سيتم الشروع في ذلك من خلال الكشف عن القنوات المرتبطة بنماذج الأعمال الجديدة والحالية والأدوات المالية مع العمل في الوقت نفسه على تحقيق المساواة بين الجنسين، والنهج القائم على حقوق الإنسان تحت مظلة التفكير المتواصل والتنمية المستدامة. على وجه الخصوص، تعظيم إمكانات وقدرات موظفي البلدية وقدراتهم حتى يكتسبوا كفاءات معرفية وتقنية جديدة (أي إدارة المشاريع، والإدارة المالية، وما إلى ذلك) وضمان الحكم الرشيد.

تتناول المواضيع الرئيسية لورشة العمل التي تستمر لمدة يومين ما يلي:

- زيادة الوعي والمقبولية لنهج الترابط القائمة على التفكير فيما يتعلق بأعمال التنمية المحلية والخدمات العامة؛
- تمكين النمو الذاتي للبلديات لتحسين مستوى المعيشة وتأمين الأموال وتطوير المهارات التي يحتاجونها لتقديم خدمات عامة عالية الجودة لسكان المجتمعات المحلية؛
- تحسين الدراية بشأن الكفاءة أثناء إنتاج واستهلاك موارد وخدمات المياه والطاقة؛
- بناء القدرات على حلول الطاقة المتجددة التي يمكن تطبيقها وتنفيذها على المستوى اللامركزي والمحلي؛
- توفير فهم شامل لوضع تعميم مراعاة النوع الاجتماعي والمساواة والإدماج الاجتماعي داخل المجتمع فيما يتعلق بالتعامل مع البلدية، والعقبات التي تواجه هذا التعامل، ومستوى المشاركة في عمليات التخطيط وصنع القرار لتقديم الخدمات البلدية؛
- زيادة الوعي حول استراتيجيات تمويل البلديات المنفصلة واستراتيجيات الاستثمار المستدام ومناقشة خريطة طريق لمساعدة البلديات والمستثمرين في تنفيذ عقود شراكة بين القطاعين العام والخاص، وفقاً للدساتير والقوانين المحلية التي تحكم العملية؛
- تعزيز ثقافة التعاون بين البلديات (تمكين الفقراء من الأداء من خلال ربطهم بقاعدة المعرفة وخبرة ذوي الأداء العالي)؛

وستكون المخرجات والتوصيات الرئيسية لورشة العمل بمثابة أساس لاقتراح استراتيجيات اللامركزية للبلديات العربية. ستعمل هذه العناصر على تطوير برامج بناء القدرات وحملات التوعية التي ستنفذ في إطار REGEND والتي ستقترح على المؤسسات المحلية/العامة للمتابعة بعد الانتهاء من المشروع لضمان الاستدامة.

وستعزدي ورشة العمل الإقليمية أيضاً عملية إرساء ثقافة تعاونية داخل بلديات المنطقة وستزيد من الدعم في تطبيق نهج التفكير المترابط أعلاه، ونماذج الأعمال ونماذج التمويل والقنوات.

3. المشاركون

سوف يشارك في ورشة العمل الإقليمية خبراء محليين وإقليميين ودوليين في مجالات النوع الاجتماعي والطاقة والترابط، وبلديات، ومنظمات غير حكومية، ووزارات وكيانات حكومية، ومنظمات الأمم المتحدة، والقطاع الخاص، ومؤسسات مالية، ومؤسسات أكاديمية وبحثية.

4. الموعد والمكان

ستعقد ورشة العمل الإقليمية حول "إدراك البلديات قنوات التمويل - التفكير المترابط واللامركزية للحكومات دون الوطنية" في فندق سانت ريجيس، عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية، يومي 29 و30 كانون الثاني/يناير 2020.

يبدأ التسجيل في تمام الساعة 8:30 صباحاً يوم الاربعاء في 29 كانون الثاني/يناير 2020. وتُختتم أشغال الورشة يوم الخميس في 30 كانون الثاني/يناير 2020 كما سيتم تعميم جدول الأعمال على المشاركين المُسجلين.

سوف يعقد الاجتماع الوطني حول "مآذن الوصول إلى التمويل في البلديات" في فندق سانت ريجيس، عمّان، الأردن، يوم 28 كانون الثاني/يناير 2020.

5. اللغة

سيتم تقديم مواد الاجتماعين باللغتين العربية والإنكليزية، مع إتاحة ترجمة فورية.

6. المراسلات

يُرجى توجيه المراسلات المتعلقة بورشة العمل إلى أحد العناوين التالية:

<p>السيد جيل أمين مسؤول في شؤون التنمية المستدامة قسم الطاقة، إدارة سياسات التنمية المستدامة بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح 1107-2812، بيروت، لبنان هاتف: 961 1 978522 الفاكس: 961 1 951510 /1-2 إلكتروني: jil.amine@un.org</p>	<p>السيدة رولا الشاويش مديرة مشروع MINARET المركز الوطني لبحوث الطاقة الجمعية الملكية الأردنية، عمّان، الأردن هاتف: 962 6 5338014 الفاكس: 962 6 5338043 بريد إلكتروني: rola.shaweesh@rss.jo</p>	<p>السيدة راضية سداوي رئيسة قسم الطاقة إدارة سياسات التنمية المستدامة الأمم المتحدة - الإسكوا بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح - 2812- 1107، بيروت، لبنان هاتف: 961 1 978527 الفاكس: 961 1 951510 /1-2 بريد إلكتروني: sedaoui@un.org</p>
<p>السيدة مايا أنطوان منصور مساعد باحث - قسم الطاقة إدارة سياسات التنمية المستدامة الأمم المتحدة - الإسكوا بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح 2812 - 1107، بيروت، لبنان هاتف: 961 1 978529 الفاكس: 961 1 951510 /1-2</p>	<p>السيدة نهى زياده مساعد إداري، قسم الطاقة إدارة سياسات التنمية المستدامة الأمم المتحدة - الإسكوا بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح 2812 - 1107، بيروت، لبنان هاتف: 961 1 978530 الفاكس: 961 1 951510 /1-2 بريد إلكتروني: ziaden@un.org</p>	

بريد الكتروني: maya-antoine.mansour@un.org